

بالجلسة السرية الممنوعة بمقر اللجنة بالعنوان ١٥ ش منصور - لاطو غلي - القاهرة بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٧

برئاسة الأستاذ المستشار/ صلاح مفرح خليل شهاب الدين
 " نائب رئيس مجلس الدولة "

وعضوية كل من :-

الأستاذة/ أمنية سيد محمود عبد الجواد
الأستاذ / مصطفى كامل مصطفى الانشاصي
المحاسب / محمد سعيد محمد عيسو
المحاسب / فوزى عبد الشافي عبد العزيز

وأماته سر السيد / مينا حسنى حبيب إبراهيم
صدر القرار التالي

في الطعن رقم: ١٧٧٧ لسنة ٢٠٢٢
المقدم من : أحمد عبد الرحيم حسين وشركاه
رقم الترخيص الضريبي : ٢٣١٨٣١٢١٨ رقم الملف: ٥/١٨٨/١٥/١٥١
الذات : ٨ درب البشاشه من ش الازهر - الموسيقى / القاهرة
الكيان القانوني : شخص اعتباري النشاط : تجارة أجهزة منزليه
ضد: مأمورية ضرائب الموسيقى
بشأن : تقديرات ارباح الاشخاص الاعتبارية وضريبتها
سنوات النزاع: ٢٠١٧/٢٠١٤

الوقائع

حاصلها حسبما تبين من أوراق النزاع المائل أمام اللجنة كالاتي:-
تمت المحاسبة والربط لعلم الطعن عن عام ٢٠٠٤ بصافي ربح ١٠١٧٠٠ ج ، والسنوات ٢٠١٣/٢٠٠٥ لم ترد بعينة
الفحص .
الافقرارات الضريبية : قدس، بياناتها كالتالى (غير مرفقه)

البيان	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
صافي ايرادات النشاط	٤٦٥٠٠	٤٩٦٠٠	-	٦٢٠٠٠
صافي الربح	٤٦٥٠	٤٩٦٠	٥٨٩٠	٦٢٠٠
الضريبة المستحقة	١١٦٢	١١١٦	١٣٢٦	١٣٩٥

- الخصم والاضافة : لا يوجد بيانات.

اقرارات المبيعات : لا يوجد بيانات.



مبارك : لا يوجد بيانات

أخطارات : لا يوجد أخطارات من الممول خلال سنوات ٢٠١٧/٢٠١٤ .

إرسال نموذج ٣١ ، ٣٢ فحص بتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٠ .

معاينات ملخصها كالتالي

معاينة بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٠ : المنشأة تقع على شاطئ البحر عليها يافطة باسم المدينة التجارية مساحتها ٢٢م تقريبا بها عدد ٢ عامل / عدد ٣ فترينه فيها عدد ٤ مفرمه لحم صغيره بسعر ٨٥ ج ، عدد ٩ كشاف طوارئ بسعر ٤٥ ج / عدد ٧ اميراسم ٨٠ ج / راديو بسعر ٦٠ ج / عدد ٢٥ تسجيل صغير بسعر ٣٥ ج ، ١٥ ستريو ٢ سماعة بسعر ٢٥٠ ج / ١٥ سميت بسعر ٥٥ ج / ٣٥ عدده تليفون بسعر ١٤٠ ج / ارفف المحل عليها ١٥ كشاف طوارئ صغير / ٩ كاسيت ٢ سماعة ٦ ، خلاط / ٣٧ كاسيت سيارة / ٤٥ كاسيت سماعة اذن / ١٥ مكواه / عدد ٨ تليفزيون ابيض واسود ١٤ بوصه / ٧ كاسيت بقاتسونيك / ٣ اريال تليفزيون بسعر ٤٠ ج / ٦٠ سماعة كاسيت بمع ١٠ ج / ٣ تليفزيون سيارة ٥ بوصه بسعر ٦٠ ج ، ١٣ صاعق ناموس بسعر ١٢ ج ، الاسعار طبقا لاقوال الحاضر وقدر البضاعة بقيمة ١٠٠٠٠ ج.

- معاينة بتاريخ ٢٠١٩/٩/١٦ : المحل بنفس المواصفات / البضاعة عدد ٥٠ خلاط انواع مختلفة باسعار من ١٥٠ ج الى ٨٠٠ ج / عدد ١٥٠ شفتوق خلاطان انواع واحجام مختلفة من ١٠ : ٣٥ ج ، ١٥٠ قاعده خلاط للشفاشق من ٣ : ٢٠ ج / عدد ١٠٠ غطاء خلاط من ٣ : ٢٠ ج / عدد ١٠٠ يد خلاط من ١٠ : ٢٥ ج / عدد ٢٠٠ قطعة غيار مختلفة لانواع خلاط باسعار من ١٠ : ٤١٥ ج / لا يوجد فروع او مخازن / لا يوجد اخطار للمأموريه بغير النشاط .

- أسس المحاسبة والتقدير -

٢٠١٤

صافي ربح اجهزة منزليه وخلاطات = ١٢٠٠ ج X ٣١٠ يوم X ١٤ % = ٥٢٠٨٠ ج
صافي ربح قطع غيار = ٧٠٠ ج X ٣١٠ يوم X ١٦ % = ٣٤٧٢٠ ج
صافي ربح راديو وتسجيلات = ٣٧٠٠ ج X ٥٢ اسبوع X ١٤ % = ٢٦٩٣٦ ج
صافي الربح ١١٢٧٣٦ ج

٢٠١٥

صافي ربح اجهزة منزليه وخلاطات = ١٣٠٠ ج X ٣١٠ يوم X ١٤ % = ٥٦٤٢٠ ج
صافي ربح قطع غيار = ٨٠٠ ج X ٣١٠ يوم X ١٦ % = ٣٩٦٨٠ ج
صافي ربح راديو وتسجيلات = ٣٧٥٠ ج X ٥٢ اسبوع X ١٤ % = ٢٧٣٠٠ ج
صافي الربح ١٢٣٤٠٠ ج

٢٠١٦

صافي ربح اجهزة منزليه وخلاطات = ١٤٠٠ ج X ٣١٠ يوم X ١٤ % = ٦٠٧٦٠ ج
صافي ربح قطع غيار = ٩٠٠ ج X ٣١٠ يوم X ١٦ % = ٤٤٦٤٠ ج
صافي ربح راديو وتسجيلات = ٣٨٠٠ ج X ٥٢ اسبوع X ١٤ % = ٢٧٦٦٤ ج
صافي الربح ١٣٣٠٦٤ ج

٢٠١٧

صافي ربح اجهزة منزليه وخلاطات = ١٥٠٠ ج X ٣١٠ يوم X ١٤ % = ٦٥١٠٠ ج
صافي ربح قطع غيار = ١٠٠٠ ج X ٣١٠ يوم X ١٦ % = ٤٩٦٠٠ ج
صافي ربح راديو وتسجيلات = ٣٨٥٠ ج X ٥٢ اسبوع X ١٤ % = ٢٨٠٢٨ ج
صافي الربح ١٢٢٧٢٨ ج

- تم الاخطار بنماذج ١٩ ضريبية عن السنوات ٢٠١٧/٢٠١٤ بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٩ وتم الطعن عليه بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٩ .



ر الطعن من خلال اللجنة الداخلية المختصة وبجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٩ اصدرت قرارها بقبول شكلا ، وفي الموضوع احاله النزاع الى لجان الطعن الضريبي.

١٦٥٣٩ بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٣ ورد النزاع الى قطاع لجان الطعن المشكله بالقانون ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ وقيد بسجل ب تحت رقم ١٧٧٧ راعى الطاعن باول جلسة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٤ ، وبجلستها لم يحضر أحد وتبين ارتداد الاعلان قررت اللجنة التأجيل لاستكمال اجراءات التحريات والاعلان ، وتم تداول الطعن عدة جلسات ، و جلسته ٢٠٢٣/٦/١١ ورود رد النيابة بتمام الاعلان ، لذلك قررت اللجنة حجز الطعن للقرار ب جلسته ٢٠٢٣/٨/٧ ، و جلسته اليوم صدر ر التالي:-

اللجنة

ان استعرضت اللجنة الوقائع على النحو المتقدم وبعد المداولة القانونية فإن:-

الناحية الشكلية : حيث، ان الطعن قد استوفي الشروط القانونية لقبوله، فهو مقبول شكلا .
الناحية الموضوعية : وطبقا لما جاء بنص المادة ٦٢، ٦٤ من قانون الاجراءات الضريبية ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ وماده ٦٤ ، لائحته التنفيذية ، وتوخيا للعدالة فان اللجنة سوف تقوم بالنظر في الطعن في ضوء ما اوضحته اوراق النزاع المعروضة ليها .

واللجنة بدرستها لاوراق النزاع وحيثيات المأمورية في تقديراتها ، فقد استبان للجنة ان المأمورية قامت باجراء محاسبة التقديرية طبقا لاحكام م ٩٠ من ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته نظرا لعدم تقديم الطاعن المستندات المؤيدة للاقرارات لضريبية المقدم عن سنة النزاع، إلا ان أسس تلك المحاسبة حملت في طياتها المخالفة في تقديرات من حيث الاتي:-

- تعدد بنود المحاسبة استنادا على معاينات سابقة ولاحقه من الثابت منها تغير طبيعه البضاعة دون ان تأتى المأمورية بسند او برهان على ان النشاط خلال سنوات النزاع تضمن جميع بنود المحاسبة على الرغم من تفاوتها .

- حجم البضاعة الثابت من الاسعائيات المتفاوتة في تاريخها تواضعها الذي لا يتناسب مع تقديرات الايرادات اليومية .

- تفاوت نسبة صافي الربح بشدد بنود الايراد التي لا تتناسب مع طبيعه وحجم البضاعة .

ولما كان ثبوت ان تقديرات المأمورية دون سند او برهان والتي تضمنت تعديلات على رقم الاعمال وايرادات الشركة الطاعنه ، فقد قررت اللجنة:

- تقدير ايراد اسبوعي عن النشاط بمبلغ ١٥٠٠ ج عن السنوات ٢٠١٥/٢٠١٤ ، ١٥٥٠ ج عن السنوات ٢٠١٦/٢٠١٧ .

البيان	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الايراد الاسبوعي	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٥٠	١٥٥٠
عدد الاسابيع سنويا	٥٢ اسبوع	٥٢ اسبوع	٥٢ اسبوع	٥٢ اسبوع
رقم الاعمال السنوي	٧٨٠٠٠ جنيه	٧٨٠٠٠ جنيه	٨٠٦٠٠ جنيه	٨٠٦٠٠ جنيه

وتري اللجنة وفقا لاحكام المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٥ والذي يعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره التي تنص على:

"تربط الضرائب غير النهائية المستحقة في تاريخ العمل بهذا القانون على المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه وفقا لاحكام المادتين ٩٣ و ٩٤ من قانون تنمية الاقتصاد المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الصادر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ وبما لا يقل عن قيمة الحد الأدنى للإقرارات الضريبية لهذه



مآت والشركات ، وذلك دون الإخلال بحق الممول في أن يختار أن يحاسب ضريبيا وفقا للأحكام المقررة بقانون ربية على الدخل المشار إليه .

وفي ضوء ما تواتر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا بشأن تفسير نصوص المواد ارقام ٨٢ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ١٢١ و ١٢٢ من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ان المشرع ألزم كل مول ان م الي مامورية الضرائب المختصة اقرارا ضريبيا سنويا مصحوبا بالمستندات المؤيدة له ويكون الاقرار الضريبي بذاته طا للضريبة والزاما بادائها في الموعد القانوني وفي اطار تعادل الحقوق بين الممول والمصلحة رخص المشرع للمصلحة دليل الربط من واقع البيانات الواردة بالاقرار والمستندات المؤيدة له كما ان للمصلحة اجراء ربط تقديري للضريبة من اقع اي بيانات متاحة في حالة عدم تقديم الممول الاقرار الضريبي او تقديم اقرارا غير مؤيد بالمستندات والبيانات .

بموجب نص المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ فقد ادخل المشرع تعديلا بالنسبة لربط الضريبة علي المنشآت الشركات التي لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه بالشروط الواردة بنص المادة .

رمؤدي ما تقدم انه اضحي محاسبة المنشآت والشركات المحددة حصرا بالمادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ طبقا لاحكام المادتين ٩٣ و ٩٤ من القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ هو وحده دون غيره الواجب التطبيق بشأن حساب الضريبة علي هذه المنشآت والشركات وبالضوابط المشار اليها وذلك صدعا لما تواتر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا وقضاء النقض بشأن تحديد النطاق الزمني لتطبيق القانون حيث قررت ان القانون بوجه عام يحكم الوقائع والمراكز التي تقع تحت سلطانه ، اي في المدة ما بين تاريخ العمل به والفاته وهذا هو مجال تطبيقه الزمني ويسري القانون باثره المباشر علي الوقائع والمراكز التي تقع وتتم بدنه نفاذه .

وقد تواتر قضاء المحكمة الإدارية العليا وقضاء النقض علي ان الاصل في النصوص التشريعية هو الا تحمل علي غير مقاصدها والا تفسر عباراتها بما يخرجها عن معناها او بما يؤول الي الالتواء بها عن سياقها او يعتبر تشويها لها بفصلها عن موضوعها او بمجاوزتها الاغراض المقصودة منها اذ ان المعاني التي تدل عليها هذه النصوص والتي ينبغي الوقوف عليها تلك التي تعتبر كاشفة عما قصده المشرع منها مبنية حقيقة وجهته وغايته من ايرادها .

ونزولا علي ما تقدم وصدعا له فانه يتعين الالتزام بصريح عبارات المادة الثالثة المشار اليها وذلك بحساب الضريبة المستحقة علي المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه طبقا لنص المادتين ٩٣ و ٩٤ من القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ .

وبناء عليه يتم الفصل في كافة الطعون المقامة امام لجان الطعن الضريبي من المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه طبقا لنص المادتين ٩٣ و ٩٤ من القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ والتي يحدد الضريبة كالتالي

حجم الاعمال (ايرادات او مبيعات)	الضريبة المستحقة طبقا لقانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠
اقل من ٢٥٠ ألف جنيه	١٠٠٠ جنيه
من ٢٥٠ ألف جنيه واقل من ٥٠٠ ألف جنيه	٢٥٠٠ جنيه
من ٥٠٠ ألف جنيه واقل من مليون جنيه	٥٠٠٠ جنيه
من مليون جنيه واقل من ٢ مليون جنيه	٠,٥ % من حجم الاعمال
من ٢ مليون جنيه واقل من ٣ مليون جنيه	٠,٧٥ % من حجم الاعمال
من ٣ مليون جنيه الي ١٠ مليون جنيه	١ % من حجم الاعمال

وحيث ان النزاع المنظور يستوفي شروط تطبيق المادة الثالثة المشار اليها لاحتساب ان الضريبة غير مستحقة في تاريخ اعمال هذا القانون ورقم اعمال الاقرار دون العشرة ملايين ومع مراعاة النصوص التامية وواجب التطبيق علي كل الحالات المستوفية هذه الشروط في ٢٠٢٣/١/١٦ تاريخ العمل بالحكم بالالتزام فلا يسم للجنة الا الالتزام بصريح النص تنفيذا للهدف من هذا التشريع .



سيما على ما تقدم وبانزال احكام المادة الثالثة من قانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ واعتماد ايرادات النشاط للطاعن خلال سنوات ٢٠١٤/٢٠١٧ وتعديله الضريبة المستحقة عنها تطبيقا لاحكامها، ومقارنتها بالضريبة المستحقة من واقع الاقرارات الضريبية المقدمة عن ذات السنوات ، فيكون الاتي:

البيان	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
اجمالي الايرادات المعتمدة كرائم اعمال	٧٨٠٠٠ جنيه	٧٨٠٠٠ جنيه	٨٠٦٠٠ جنيه	٨٠٦٠٠ جنيه
سنة الضريبة طبقا لقانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣	١٠٠٠ جنيه	١٠٠٠ جنيه	١٠٠٠ جنيه	١٠٠٠ جنيه
الضريبة المستحقة طبقا لقرار الازرار	١١٦٢ جنيه	١١١٦ جنيه	١٣٢٦ جنيه	١٣٩٥ جنيه

حيث انتهت اللجنة بعد تطبيق احكام المادة الثالثة من قانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ باحتساب الضريبة المستحقة وفقا لاحكام ماده ٩٣ ، ٩٤ من القانونين ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ ، ولما كانت الضريبة المستحقة من واقع الاقرار عن سنوات النزاع اكبر من الضريبة التي انتهى إليها قرار اللجنة ، فحسما للنزاع تكون الضريبة المستحقة هي الواردة بالاقرار الضريبي المقدم من الطاعن عن السنوات ٢٠١٧/٢٠١٤ وهي كالتالي

البيان	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الضريبة المستحقة طبقا لقرار الازرار	١١٦٢ جنيه	١١١٦ جنيه	١٣٢٦ جنيه	١٣٩٥ جنيه

- مع احقيه المأموريه في تطبيق احكام مواد ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وجميع تحفظاتها الوارده بنموذج ١٩ ض متى توافرت شروطها، وتقرر للجنة احقية المأمورية في اعاده احتساب الضريبة حال وجود أى بيانات متوافره لديها.

* وهذه الاسباب *

- قررت اللجنة /قبول الطعن شكلا .
- وفي الموضوع/ بشأن الارعيه الخاضعة للضريبة عن سنوات النزاع ٢٠١٧/٢٠١٤ والضريبة المستحقة عنها طبقا لما جاء بأسباب وحيثيات القرار تكون الضريبة المستحقة كالتالي:
٢٠١٤/١١٦٢ جنيه (ألف وثمان مائتين وستون جنيتها) .
٢٠١٥/١١١٦ جنيه (ألف ومائتين وستة عشر جنيتها) .
٢٠١٦/١٣٢٦ جنيه (ألف وثلاثمائة وستة وعشرون جنيتها) .
٢٠١٧/١٣٩٥ جنيه (ألف وثلاثمائة وخمسة وتسعون جنيتها) .

والضريبة المستحقة عنها ٤٩٩٩ جنيه (أربعة آلاف وتسعمائة وتسعة وتسعون جنيتها) .
مع احقيه المأموريه في تطبيق مواد ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وجميع تحفظاتها الوارده بنماذج ١٩ ض متى توافرت شروطها.

- احقية المأمورية في اعاده احتساب الضريبة المستحقة طبقا لما جاء بأسباب وحيثيات القرار .
- وعلى امته السر اعلان طرفي النزاع بنسخة من هذا القرار بكتاب موسى عليه يعلم الوصول .

امين السر
مس

رئيس اللجنة

المستشار صلاح مفرح خليل شهاب الدين

رئيس مجلس الدولة

